الأمم المتحدة

الإنتوساي

قسم الإدارة العامة للتنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

تقرير حول الندوة 21 بين الأمم المتحدة والإنتوساي متعلقا بالرقابة المالية العامة

فيينا

من 13 إلى 15 جويلية 2011

الإنتوساي

الأمم المتحدة

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

تقرير حول الندوة 21 بين المم المتحدة والإنتوساي متعلقا بالرقابة المالية العامة

فيينـــا

من 13 إلى 15 جويلية 2011

1. خلاصة تنفيذية 4
2. افتتاح الندوة نظرة عامة 6
3. مداولات الندوة 8
3. 1 مدخل 8
3. 2 استمارة متعلقة بالتفاعل بين الأجهزة الرقابية والمواطنين: استقصاء 9
3. 3 الاتصال بين الأجهزة الرقابية والمواطنين 9
3. 4 مشاركة المواطنون بالرقابة المالية العامة 12
3. 5 القيم والفوائد في التعاون بين الأجهزة الرقابية والبرلمانات والمواطنين 14
3. 6 الخلاصـــة 16
4. النتائج والتوصيـات 19
5. التقييم 25
الملحقـــــــات 27

1. خلاصة تنفيذية

تم تنظيم الندوة 21 من قبل الأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الإنتوساي خلال الفترة من 13 إلى 15 جويلية 2011، والتي تناولت موضوع " **الممارسة الفعالة بين الأجهزة الرقابية والمواطنين من أجل تعزيز المساءلة الحكومية ".** وتعتبر التظاهرة 21 بين المناطق الإقليمية، حيث تم تنظيمها بالتعاون مع الإدارة العامة لإدارة النمو وقسم الشؤون الإدارية والاجتماعية بالأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الإنتوساي (الندوة 21 بين الأمم المتحدة والإنتوساي).

وقد تمثل الهدف الأساسي لهذه الندوة في تشخيص التعاون العملي والفعال والمتسم بالنجاح بين الأجهزة الرقابية والمواطنين وذلك من خلال طرح مشروع مخطط متعلقا بمبادرات لمثل هذا التعاون، يهدف إلى تطوير الرقابة المالية العامة لصالح ولخدمة المواطنين.

وقد شارك في الندوة 140 ممثلا تقريبا من 66 جهاز رقابي من الدول الصناعية والنامية والعديد من رفيع المستوى كممثلين لمنظمات دولية من الأمم المتحدة والعديد من ممثلي منظمات دولية مختلفة، خاصة نائب رئيس الأمين العام شاه سوكنك (SHA YUKANG) من قسم شؤون الإدارة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة والسيد كارمان لابوانت (CARMAN LAPOINTE) نائب الأمين العام المكلف بشؤون الرقابة الداخلية، الذي شارك بهذه الندوة لأول مرة.

وقد قام بتقديم الكلمات ممثلين عن منظمة الإنتوساي وقسم الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة خبراء الإدارة العامة بالأمم المتحدة وديوان الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات وارتكاب الجريمة والجمعية الألمانية للتعاون الدولي وأعضاء الشراكة البرلمانيين الدوليين للميزانية والإتحاد الدولي للبرلمانات وكذلك من قبل الأجهزة الرقابية من البرازيل والصين وكولمبيا وكوستاريكا والدانيمارك والإكوادور وغواتيمالا والهند وكوريا وأندونيسيا والمكسيك والمغرب وهولاندا والباراغواي وبولونيا وروسيا الفيديرالية وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة وفينيزويلا. هذا وقد ترأس الجلسة الفنية كل من الأمين العام بمنظمة الإنتوساي والسيد تارنس نامبامبـــــــــــــــاي (TERENSE NOMBEMBE) رئيس الجهاز الرقابي بجنوب إفريقيا.

هذا وقد طرحت الندوة للنقاش المواضيع الأساسية التالية:

1. الاتصال بين الأجهزة الرقابية والمواطنين،

2. أنواع المشاركة من قبل المواطنين بالرقابة المالية العامة،

3. القيمة والفائدة لتعاون الأجهزة الرقابية والبرلمانات والمواطنين.

وقد أظهرت المداخلات والمناقشات الحية الفوائد الهامة المتعلقة بتبادل المعلومات حول مشاركة المواطنين بالرقابة المالية الخارجية.

تم تقديم الموضوعين الرئيسيين من خلال كلمة الافتتاح لكل من الأمين العام بمنظمة الإنتوســـاي، د. السيد يوسف موزر والأمين العام المساعد بمنظمة الأمم المتحدة السيد شا سوكـــانك(SHA ZUGANG)، واللذان قدما وبشكل مختصر بالفقرة " 2 افتتاح الندوة من خلال نظرة شاملة).

بالإضافة إلى ذلك، ناقش المشاركون وبالتفصيل العديد من المواضيع ذات أهمية، التي تم تقديمها وطرحها على جدول أعمال الندوة، من أجل توضيح التعاون الفعال المتعلق بتعاون الاتصال بصفة عامة بين الأجهزة الرقابية والمواطنين، وخاصة منها المتعلقة بأنشطة الرقابة النوعية بالأجهزة الرقابية. هذا وتحدد الفقرة الثالثة " مداولات الندوة " المتعلقة بمخرجات التقديم والوثائق وكذلك المناقشات والطرح للنقاش خلال الجلسة العامة.

وتتناول الفقرة 4 " النتائج والتوصيات "، النتائج المستنتجة من قبل المشاركين بالندوة من خلال الوثائق والتقديم والمناقشات. وبالدرجة الأولى القرار المتعلق بإعلاني ليما ومكسيكو من أجل تطبيق المبادىء الأساسية للإنتوساي، المتعلقة بالاتصال وخاصة مبادىء القيمة والفائدة للأجهزة الرقابية، وذلك من اجل تطوير العلاقات المتينة الحالية بين الأجهزة الرقابية ومجموعاتها ذات الاهتمام ودعم الاتصالات مع المواطنين والمنظمات الاجتماعية والسلطات والمراقبين الوطنيين والمصادقة على النماذج المتواجدة من أجل مشاركة المواطنين.

هذا وقد أمنت الإنتوساي وشجعت للعمل المتبادل مع منظمة البرلمانيون الدوليون للموازنة وكذلك مع منظمات أخرى وخاصة مع البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة والإنتوساي والاتخاذ بعين الاعتبار مشاركة لجنة الإدارات المهتمة بالأقسام ذات الاختصاص ومتعددة الأطراف، والتي تم تنسيقها من قبل منظمة البرلمانيين الدوليين للموازنة ودعم ومساعدة مشاركة المواطنين من خلال تطوير ميكانيكية لاستلام ومعالجة الشكاوى المتعلقة بعدم الاحترام والسوء الإداري وكذلك دراسة الاقتراحات المتعلقة بتطوير الإدارة العامة.

وقد تم استقصاء من بين المشاركين، الذي تم تعريفه بالتفصيل بالفقرة " 5 **التقييم** " الذي أظهر أن المشاركين قد اعتبروا أن الندوة كانت ذات أهمية وناجحة.

وتم الوضع تحت التصرف قائمة الكلمات والتقديم الفني بالبريد الإلكتروني وتوجد قوائم المشاركين بالندوة بالملاحق مرفقة طيه.

2. افتتاح الندوة ـ نظرة عامة

رحب الأمين العام لمنظمة الإنتوساي ورئيس الجهاز الرقابي النمساوي، السيد د. يوسف موزر بمشاركة الحاضرين، وخاصة منها وفود الأمم المتحدة التي يرأسها نائب الأمين العام السيد شا سوكانك SHA ZUKANK، وكذلك رئيس الإنتوساي تارنس نامبامباي TARENCE NOMBEMBE، ووزير الدولة النمساوي السيد فولف كانك والأمين العامة لإتحاد البرلمانيين الدوليين د. جونسن والعديد من المقررين المشاركون بالندوة.

وأشار الأمين العام في كلمته بأن العديد من المشاركين، وخاصة، حضور الأمن العام المساعد بالأمم المتحدة السيد SHA ZUGANK، الذي يشارك لأول مرة بندوة الأمم المتحدة والإنتوساي، تبرهن على الفوائد الهامة المتعلقة بمسألة التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين والقيمة الهامة للتظاهرات المشتركة بين الأمم المتحدة والإنتوساي.

ثم أعطى الأمين العام الكلمة إلى كاتب الدولة النمساوي السيد فولفكاك فالدنرالذي رحب بالحاضرين باسم الجمهورية النمساوية.

وفي نطاق كلمة الافتتاح أشار الأمين العام السيد يوسف موزر، بأن الأجهزة الرقابية تلعب أدوارا هامة وأساسية كحجر الزاوية من أجل احترام مباديء الحاكمية الجيدة والشفافية والمساءلة بالحسابات العامة، وخاصة، العمل على تطوير الفعالية بالقطاع العام.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب على الأجهزة الرقابية الاتخاذ بعين الاعتبار مشاغل المواطنين خلال انجاز أنشطتها وبالخصوص إعلام المواطنين بهذه الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، يجب طرح النتائج الرقابية على المواطنين، من أجل إفساح المجال للمواطنين المطالبة بتطبيق النتائج الرقابية.

ومن أجل انجاز ذلك، يجب على المواطنين المشاركة الفعالة بالمناقشات السياسية وتطبيق النتائج الرقابية. والتأكيد على الأوليات بتزويد المواطنين ببرنامج ملائم لمثل هذه الالتزامات. وإذا ما فهم المواطنون بأنه ليس لديهم الإمكانية ولكن يمكنهم اللعب بأدوار هامة ونشطة من أجل الدفاع عن مشاغلهم فسيكونون على استعداد بالالتزام بذلك.

وكما أشار د. يوسف موزر، فإن الجهود المبذولة من قبل الإنتوساي من أجل تطوير استقلالية الأجهزة الرقابية بواسطة قرار من قبل الأمم المتحدة، سيظهر بوضوح أهمية الإنتوساي التي وافقت على تطوير التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين خلال السنوات الأخيرة. ولا تستطيع الأجهزة الرقابية تقديم تقارير موضوعية وموثقة ونزيهة إلا إذا اتسمت بالاستقلالية، والتي تعتبر شرطا مسبقا وأساسي للتعاون مع المواطنين بالاعتماد على الثقة.

ثم تابع السيد شاعِ شاكنك بتثمينه وتقديره للتاريخ الطويل والمستمر للتعاون بين الأمم المتحدة والإنتوساي، الذي أثمر عن فوائد ملموسة لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة من خلال توعية الضمير العام المتعلق بالأجهزة الرقابية من خلال نشر توصيات الحكومات والمساءلة بالحسابات العامة ومكافحة الفساد.

وقد أضاف في كلمته، بان الفساد له تأثيرات معدية في الكثير من الدول، سواء بالدول المتقدمة أو الدول النامية. ولذلك، يلزم مقاومته ليس فقط، من خلال المسائل الأخلاقية، حيث أنها أثرت بجميع المناطق على فعالية المسارات الاقتصادية وفقدان الثقة من قبل المجتمع تجاه المؤسسات العامة وحقوقيتها في هذا الصدد. وفي نطاق وجهة نظر التطور، فإن الفساد قد أدى إلى توزيع المصادر الناتجة عن زيادة وتفاقم التبذير وتصاعد نفقات المؤسسات، بحيث أنها تضعف إنشاء المؤسسات التي تتعلق بالتنمية المستدامة. ولذلك، فإن الحاكمية الجيدة يجب أن يتم البدء بتطبيقها والعمل على مكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بمنظمة الإنتوساي، فقد شرح الأمين العام المساعد بأن الأمم المتحدة كانت على استعداد لتطوير وتعميق التشاور والتعاون مع منظمة الإنتوساي وأعضائها، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الفساد وأنهم في حاجة بخبراء الإنتوساي المتعلق برقابة ومعرفة المساءلة برقابة الحسابات.

بالإضافة على ذلك، فقد استند السيد شاع سوكانك خاصة على مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بموضوع أساسين: اقتصاد أخضر في نطاق تنمية مستدامة والقضاء على الفقر وبنية مؤسساتية لتنمية مستدامة.

وتعتبر الحاكمية الجيدة من القضايا الأساسية للتنمية المستدامة، وهناك العديد من القضايا للإنجاز بمنظمة الإنتوساي وأعضائها من أجل دعم الحاكمية الجيدة. وفي نطاق مهامه كأمين عام لـ RIO + 2012 قدم الأمين العام المساعد الدعوة لمنظمة الإنتوساي بتقديم مقترحات للأنشطة والحلول، وخاصة أن الدول الأعضاء تبحث عن العديد من الخيارات من أجل دعم المؤسسات لهدف التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

3. مداولات الندوة

1.3 مدخـــــــل

يعكس موضوع الندوة " **الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية** " الاعتراف بتعميق الحاجة بمسارات المشاركة بشؤون الإدارة العامة. فالتبادل المنهجي للمعلومات بين المواطنين ــ ومجتمعاتها المدنية ومنظمات القطاع الخاص ــ والأجهزة الرقابية حول موضوع الاهتمام المشترك والمتعلق بشفافية القطاع العام، يساعد على ضمانة أن جميع الأنشطة الإدارية قد تم انجازها بصورة مسؤولة وشفافة أمام الشعب. وهناك اتفاق مشترك حول مناقشات عامة محتوية على مداولات والتزام نشط تشارك فيها أعضاء حكومية وغير حكومية من أجل الدعم الاقتصادي والفعالية والمساءلة بالحسابات العامة، ولكن أيضا العدالة والإنصاف والأخلاق للعمليات الحكومية.

وبالاعتماد على مسؤولياتهم في الاستقلالية والحرفية والوثوق بالعمل، فإن الأجهزة الرقابية توجد في وضعية الصالح العام معتمدتا على الحاكمية العامة الفعالة من خلال تقوية الفعالية للإدارة العامة وتحسين نتائج النمو ومكافحة الفساد وتطوير الثقة بالحكومة. وفيما يتعلق بالرقابة المالية العامة، فإن الأجهزة الرقابية تلعب دورا هاما ومفيدا، وذلك من خلال الإعلام عن تقاريرها ومواجهة السلطات العامة والتصرف للصالح العام وللمواطنين والقطاع الخاص، حيث أن هذه الخطوات تعمل على المزيد من زرع الثقة بين المواطنين.

وتحت الموضوع الفرعي 1 (موضوع الرئاسة: السيد أسامة الفقيه ، العربية السعودية) تركزت كلمته حول الاتصال بين الأجهزة الرقابية والمواطنين من أجل تطوير الشفافية العامة واستغلال أفضل الطرق من أجل تطوير ضمير المواطنين ولعمل الأجهزة الرقابية. وقد حلل أيضا كيف يمكن للأجهزة الرقابية إطلاع المواطنين بطرق جيدة حول المعلومات ذات النوعية للرقابة وما هي الطرق الضرورية لاستقبال الردود حول المعلومات من قبل المواطنين، وذلك من أجل إضافتها مستقبلا بالأنشطة الرقابية.

وتحت الموضوع 2 (موضوع الرئاسة: الأمين العام المساعد بالأمم المتحدة السيد شان تسوكاك، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة) فقد حلل مختلف أشكال مشاركة المواطنين بالرقابة المالية العامة والطرق الخاصة والفعالة والشروط الضرورية لإشراك المواطنين بمسارات الرقابة.

وتحت الموضوع 3 (موضوع الرئاسة: السيد T.NOMBEMBE ، رئيس الجهاز الرقابي بجنوب إفريقيا) حيث ناقش الفوائد والقيم للتعاون بين الأجهزة الرقابية والبرلمانات والمواطنين ووجهات نظرهم على التوالي.

هذا واستلم السيد T. NOMBEMBE (الجهاز الرقابي لجنوب إفريقيا) أيضا الرئاسة الفنية لهذا الاجتماع.

2.3 استمارة متعلقة بالتفاعل بين الأجهزة الرقابية والمواطنين: استقصاء

تم انجاز برنامج فني معتمدا على استفتاء متعلقا بالتزام المواطنين تجاه الأجهزة الرقابية، الذي تم إرساله إلى كافة أعضاء منظمة الإنتوساي قبل انعقاد الندوة .

وقد بين بأن العديد من الأجهزة الرقابية قامت بنشر كتيبات وكتب وفيديو تتعلق بأنشطتها من أجل توجيه ضمير المواطنين حول الأنشطة التي تنجزها أو أجهزة التكوين التي توفرها وتقديم العروض حول مهامها وأنشطتها بالمدارس والجامعات. وهناك البعض من الأجهزة الرقابية تستخدم الشبكات الاجتماعية كالفيس بوك وتويتر واليوتوب، وذلك من أجل تقديم أنشطتها وفوائد وقيم الأجهزة الرقابية للمواطنين.

وتستخدم العديد من الأجهزة الرقابية موقعها الإلكتروني (SITE WEB) لإظهار وكشف النتائج الرقابية والمعلومات المتعلقة بالرقابة المالية العامة. وتتخذ إستراتيجية إعلامية نشطة وتتعاون مع أجهزة الإعلام من أجل إعلام المواطنين بالنتائج المتعلقة بالرقابة والاقتراحات.

وهناك بعض الأجهزة الرقابية أنجزت ميكانيكيات لتقديم الشكاوى من أجل مشاركة المواطنين بالرقابة المالية العامة وكذلك من أجل إضافة مشاغل الموطنين بتخطيط البرامج والمناهج الرقابية. فهناك العديد من الأجهزة الرقابية، يتمتع المواطنون فيها بحظوظ تقديم مشاغلهم سواء عن طريق الهاتف أو بالطرق الكتابية وفي بعض الأحيان عند المشاورات العامة. وتعالج في بعض الأحيان الشكاوى من قبل إدارة نوعية حيث يمكنها أن تنجز رقابة لغرض خاص وذلك في بعض البلدان.

هناك العديد من الأجهزة الرقابية قد قامت بتكوين مجموعات مؤسساتية وذات نوعية، التي تنجز استطلاعات المواطنين أو مناقشات الخبراء من أجل تشجيع مشاركة المواطنين والحصول على معلومات هامة وكذلك المهارة من قبل أطراف ثالثة وذلك قبل الرقابة من أجل إضافتها بأعمالها.

3.3 الاتصال بين الأجهزة الرقابية والمواطنين

تم تزويد الفقرة الفرعية بوثائق من قبل السيد جايارسكي (الجهاز الرقابي، بولونيا) تتعلق بالاتصال بين الأجهزة الرقابية والمواطنين من أجل تطوير المساءلة بالحسابات العامة وكذلك من قبل السيد الميداوي (الجهاز الرقابي المغربي) تتعلق بتطوير ضمير المواطنين حول موضوع أنشطة الأجهزة الرقابية وكذلك من قبل السيد ستابشين (الجهاز الرقابي الروسي) يتعلق باتصال المعلومات الناجمة عن رقابة المواطنين. بالإضافة على ذلك، حدد السيد موكهوبهياك (من الجهاز الرقابي الهندي) الخطوات النوعية للرقابة الاجتماعية بالهند وكذلك قدم السيد أدوارد من منظمة الأمم المتحدة من الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية معلومات أساسية وثمينة حول مفاهيم رقابة مشتركة بأداء الخدمات . ثم قدم كل من الجهاز الرقابي البرازيلي وكولومبيا واندونيسيا وهولندا مشيرين بصورة واضحة إلى أمثلة تطوير الاتصال والتعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين وذلك من خلال

تطـوير وتطبيـق المعلومـات بـالمجتمع وكـذلك اسـتراتيجيات الاتـصال واسـتعمال وسـائل الإعـلام الاجتماعية، التي أصبحت ذات أهمية فائقة للاتصال بالمواطنين ومشاركتهم في الشؤون العامة.

وهناك اتفاق عام حول ماذا يمكن أن تقدمه الرقابات للخدمات العامة، وكيف يمكن للأجهزة الرقابية تحقيق الاتصال الفعال مع المواطنين من أجل المساءلة بالحسابات العامة. بالرغم من ذلك، فإن المواطنين المستفيدين الأوائل بالنهاية من خلال الاستخدام الجيد للأموال العامة، وكذلك العديد من مجموعات الأجهزة الرقابية. مع ذلك، فيعتبرون (المواطنون) المستفيدين الأخيرين في غالب الأحيان وإدراك وفهم فوائد رقابة الإدارة العامة والمساءلة بالحسابات العامة. وقد أظهرت العديد من استطلاعات الرأي، أن هناك جزء كبير ومعتبر من المجتمع يفهمون قليلا من أنشطة الأجهزة الرقابية. ولذلك، فإنه من الضروري ، أن تعمل الأجهزة الرقابية على إيجاد وسائل أخرى من أجل توعية ضمير الأغلبية العامة حول أهمية الرقابة الإدارية العامة.

هذا ويجب معرفة، بأنه يجب أن تكون طريقة النتائج الرقابية، بصفة عامة، بأسلوب تقني وتعكس القدرة الحقيقية لدور الحكومة والإجابة لحاجيات المواطنين، ولهذا الغرض يجب أن تقدم في الوقت المناسب الإجابة حول المعلومات الدقيقة للمستعملين كيف تم استخدام النفقات. تساعد الأجهزة الرقابية على تقديم وطرح المعلومات على المواطنين من خلال تقارير مستقلة وحيادية بالاعتماد على أعمال منجزة وخطية بطريقة يمكن الدخول إليها من قبل كافة المواطنين، والتي تمكنهم من الإطلاع من أجل تطوير معرفتهم المتعلقة بالنفقات العامة والقيام بدور الرقابة وتسمح لهم بمتابعة كشف الأخطاء بالرقابة والعمل على تطبيق توصيات الأجهزة الرقابية.

وتتمثل النوعية ذات الأولوية للأجهزة الرقابية في إقناع الدولة وكذلك المواطنين، كما يجب عليهم وضع وإنشاء علاقة ثقة مع المواطنين والإجابة بشكل فعال لحاجياتهم. كما يجب على الأجهزة الرقابية المصادقة على إستراتيجية اتصال نشطة من أجل الحصول على تحسين ظروف أنشطتها والإشارة إلى نتائجها الهامة. هذا ويجب دائما على المؤسسات الرقابية العامة الاتخاذ بعين الاعتبار، أن لا يكتبوا فقط لمجموعة قليلة متخصصة، ولكن للدولة بمجموعها. ولكي تكون التقارير ذات فعالية وقيمة اتجاه المواطنين، يجب أن تكون هذه التقارير الرقابية حالية وسهل الدخول إليها وتم تحريرها بلغة واضحة وسهلة الفهم.

تعتبر سياسة وسائل الإعلام من الأولويات من أجل إبلاغ توصيات الأجهزة الرقابية إلى المجتمع. بالرغم من عدم استطاعتهم أو يمكنهم معاكسة حرية نشر التقارير، وتستطيع الأجهزة الرقابية، في هذا الصدد، مساعدة الصحافيين من خلال مساعدات فنية ضرورية من أجل فهم الممارسات الرقابية للأجهزة الرقابية سواء المتعلقة بخبرتها ومهارتها عند اتخاذ القرارات وكذلك مهامها الشرعية وصعوبات تطبيق الرقابة. ويستطيع محللون على اطلاع جيد للحصول على وجهات نظر أكثر توازن وموضوعية وذات فعالية ويستطيعون بذلك تقديم معطيات ومعلومات هامة إلى المجتمع.

وبالإضافة إلى التصريحات الصحفية مع وسال الإعلام، سواء منها مع الصحافة والإذاعة والإنترنات والتلفاز، تستطيع الأجهزة الرقابية، أيضا، تقوية مسارها المتعلق بمهامها وعملها المتواصل مع لمجتمع المدني، بمعنى الاعتماد والاجابة على الأسئلة، في مجال خبرتها، بالأحياء العامة والمحاضرات والجامعات والإجابة على الرسائل ونداءات المواطنين وكذلك من خلال الاتصالات المباشرة مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الغير حكومية.

ويتطلب نشر المعلومات وسائل اتصال متنوعة، حيث يجب على الأجهزة الرقابية، حينئذ، الاستعانة باستخدام تقنية جديدة للمعلومة والاتصال من أجل جعل المعلومات حول الأنشطة والعمليات سهل الدخول إليها من قبل المواطنين بصفة عامة. فعلى سبيل المثال، فقد استخدمت بعض الأجهزة الرقابية جهاز الفيديو والأوديو ـ بودكاتس المتعلق بأنشطتها من أجل التوزيع على يو توب (YOU TUBE) وال (I TUNES) وبرامج أخرى على الإنترنات، وذلك من أجل إعلام المواطنين بالتقارير والأنشطة الرقابية للأجهزة الرقابية. وبالفعل، تستخدم العديد من الأجهزة الرقابية موقع الإنترنات من أجل توزيع توصياتها على المواطنين بطرق ملائمة وذات فعالية واقتصادية. ولكن، فإن الدخول إلى مصادر الإنترنات تختلف بكثرة بين المواطنين بمختلف الدول، وكذلك بنفس الحالة بالنسبة لتوضيح محتوى هذه المواقع.

وبما أن الاتصال مع المواطنين يعتبر مسارا في اتجاهين، فيجب على الأجهزة الرقابية إنشاء طرق عملية للاتصال بالمواطنين التي تسمح للأجهزة الرقابية باستلام الشكاوى، من أجل اختيار أقسام أو برامج للرقابة وفتح المجال لرقابة الاقتراحات والتعاليق والشروح.

وأن ردود الفعل التي تستلمها الأجهزة الرقابية حول النتائج الرقابية لتعتبر ذات اتجاهين كهدية وتحدي، بما أنها تحث وتدفع الأجهزة الرقابية باتخاذ الإجراءات اللازمة بالرقابة المستقبلية بهذه المجالات التي أقلقت شعور المواطنين بصورة خاصة.

يمكن أن تقدم ردود الفعل حول شكاوى الموطنين خلال الطرق والمناهج الرقابية إشارات، متتالية، للأجهزة الرقابية حول المجالات المشكوك فيها بالاختلاس والأخطار المحيط بها، حيث يمكن أن تصحح رقابة الأجهزة الرقابية وجعلها أكثر تطابق. ويمكن للأجهزة الرقابية اتخاذ إجراءات بهذه الصدد، محتوية على استجواب المواطنين مثل تجهيز مجاوبين أو خطوط هاتفية مساعدة لاستلام شكاور المواطنين.

وأشار السيد م. أدوارد رئيس لجنة الخبراء بالأمم المتحدة للإدارة العامة مسألة تنسيق النموذج أو الإطار التقليدي للمصادقة على المرتبة أو التدريجية للمساءلة بالحسابات العامة بالمحيط أو بتقسيم القطاع العام والقطاع الخاص، حيث أنها تبقى غير واضحة، من حيث أن هناك العديد من الاتجاهات فمنها ما تعمل للقطاع العام وأخرى للقطاع الخاص والتي تشارك في دفع الأداءات لحاجات المواطنين. وفي نطاق مشاركة المواطنين، والضمانة بأن السلطات تنفذ مسؤولية التزاماتها لتعويض نفقات الخدمات، فإنه لابد من الإشارة، بأن الإدارة تحتاج لوقت من أجل التواصل مع المواطنين. هذا، وأن التحدي الأساسي، يتمثل في إعادة تنظيم المسارات الإدارية من أجل التقليص والابتعاد عن التشنج والعمل على تسييره.

3. 4 مشاركة المواطنون بالرقابة المالية العامة

فمن خلال السماح للمواطنين المشاركة بالمسارات الرقابية، تسمح الأجهزة الرقابية للمواطنين فهم المسارات المتعلقة بالميزانية والنتائج الاقتصادية ذات العلاقة. وهذا يسمح لهم بالمطالبة تجاه الحكومة وحماية مصالحهم.

هذا ويمكن للمواطنين الالتزام بالمجريات الرقابية بجميع أشكالها وفي العديد من درجاتها. وفي هذا الصدد، يمكن أن تلعب الأجهزة الرقابية دورا هاما في نطاق ميكانيكية تطوير الحاكمية على المستوى الوطني.

ويعتبر وضع طرق عملية، ذات أولوية، للتعاون مع المواطنين، وخاصة، فيما يتعلق بالتزام الأجهزة الرقابية بمجالات مكافحة الفساد. كما يجب على الأجهزة الرقابية إنشاء محيط، الذي يسمح لها بمشاركة آراء المواطنين وأعضاء البرلمان بواسطة الموقع الإلكتروني للأجهزة الرقابية أو من خلال استفتاء عام، قبل اتخاذ قرارات حول المهام الرقابية.

وقد أكد السيد ديشانغ كونك (الجهاز الرقابي الصيني) بأن المواطنين تتوجه اهتماماتهم، بصورة واضحة، إلى النتائج الرقابية ومسائلة المسؤولين ورقابة خاصة بمساءلة المنتخبين بدولة الصين. وقد قدمت مشاركة المواطنين عملا ذا فعالية للموظفين الحكوميين. وأضاف أن الاثنين، الفعالية الرقابية والحاكمية المتجددة قد تم تطويرهما بشكل جيد.

هذا وان المشاركين على اتفاق تام بأن مشاركة المواطنون بمسارات الرقابة، يجب أن تعتمد على قوانين تشريعية ذات أهمية والمطالبة بمعايير رقابية ملائمة، وكذلك منفذا لخطوط توجيهات واضحة من أجل التطبيق. كما يجب أيضا إنشاء طرق متعددة، ولكن محددة، لاتصال فعلي من أجل نشر المعرفة العملية بأوساط المواطنين ومن اجل ضمانة التفهم والاستخدام الجيد. بالإضافة على ذلك، أنه لمن الضرورة بمكان، من استخدام الضمير بأوساط المراقبين من أجل أن يفهموا فوائد اعتراضات واقتراحات المواطنين بالمجالات الرقابية والعمل على تحسين مهاراتها.

وإذا ما استمرت الأجهزة الرقابية إنشاء ميكانيكيات ملائمة لاستلام الشكاوى فإن المواطنين الذين يحققون بالأنشطة الغير دقيقة أو نواقص بالبرامج والتدقيق بالرقابة، يمكنهم تحذير الأجهزة الرقابية مسبقا حول ذلك. هناك بعض الأجهزة الرقابية، ومن بينها الجهاز الرقابي المكسيكي، قد أسسوا ميكانيكيات (بمعنى : خطوط هاتف أو مجاوب)لاستلام المعلومات الغير معروفة من قبل المواطنين والمتعلقة بالأخطاء الرقابية وتأخذ هذه الأجهزة المعلومات بعين الاعتبار ببرامج تخطيطها. وقد قدمت السيدة باتريسيا دالتون (PATRICIA DELTON)، من المصلحة العامة للمساءلة بالحسابات العامة بالولايات المتحدة الأمريكية، الميكانيكية التي تم استخدامها بالجهاز الرقابي. وقد أشارت بالخصوص إلى **البرنامج المعروف بالاختلاس النقي، الذي** يعتبر جزءا هاما من الرقابة القضائية وفريق قسم التحقيقات بالمصلحة العامة للمساءلة بالحسابات والذي يسمح للمواطنين بالإطلاع على الاختلاس والتبذير وسوء الائتمان والسوء الإداري للأموال ويتم ذلك بميكانيكيات مختلفة من خلال البريد والبريد لإلكتروني وصفحة فاب (ً WEB) والخط الهاتفي الأخضر والفاكس. وهنا يتطلب معلومات خاصة ونشطة من أجل شرح الهدف من استعمال **الاختلاس النقي.**

تستطيع الأجهزة الرقابية تجميع المعلومات بواسطة منتديات مختصة ولجان استشارية ولجان رقابية والفحص بدقة بأرقام الصحف الدولية والوطنية التي تؤثر على الأوساط السياسية والاجتماعية التي تنشط بمحيط الأجهزة الرقابية. هذا ويجب مواصلة المتابعة بالدروس المتنوعة التي اتخذها المجتمع الدولي بالأوساط الدولية أو الوطنية واتخاذها بعين الاعتبار للتخطيط الاستراتيجي، وبالأنشطة السنوية للأجهزة الرقابية. وهناك طريقة أخرى أكثر عملية، حيث تستطيع الأجهزة الرقابية من خلال استعمالاتها للتأكد من الالتزامات المباشرة التي يطالب بها المواطنون حول أشغالها وإنجازاتها والمتعلقة بمجموعات من منتديات المواطنين المتعلقة بتقصي الحقائق. وبالفعل، وكما يفكر المشاركون بأن الديمقراطية لا يمكن الحصول عليها فقط، من خلال منح المواطنين حقوق التصويت وانتخاب أعضاء الحكومة، ولكن وجوب منحهم أيضا الاطلاع والحصول على التقارير المتعلقة بالمعلومات الرقابية و الملخصات المتعلقة بها. وهناك نظام تحديدي أو تقليصي بالمساءلة بالحسابات العامة، وأيضا سوء تفسير الرقابة المالية العامة كوقاية مؤسساتية للأجهزة الرقابية التي توجد فقط كتطبيق طرق بيروقراطية وذاتية للمشرعين وتجاهل المشاركة المباشرة للمواطنين أو حتى الأخذ بعين الاعتبار بآراء المجتمع المدني في نطاق مجال أنشطتها وهذا لا يمكن القبول به في مجتمعات مدنية متحضرة في العصر الحالي.

وفي هذا الصدد تكلم السيد موكهوبادلي (الجهاز الرقابي الهندي) حول موضوع الحركة الاجتماعية التي تعتبر نشطة بموضوع الرقابة الاجتماعية بالهند منذ 1996، من أجل تحسين وتطوير المساءلة بالحسابات العامة. وبموضوع الشفافية التي لا تعتبر فقط كموضوع رؤية لكل ما تختاره الدولة من المعارف، وإنما يعتبر بالدرجة الأولى كمنهج لإيجاد الترابط بين تسجيلات التجارب/ الضمائر بتفكير الشعب وتسجيلات الدولة. وقد نجحت هذه الحركة في التوصل لإصدار قانون حول حقوق الهند المتعلق بالإطلاع حول المعلومات ــ قانون 2005 ـ. وقد تمت معرفته بشكل واضح، حيث أصبح الشعب يستخدم هذا الحق، وادخل هذا القانون تحولا ملموسا بالإدارة العامة.

وقد حبذ المواطنون هذه الرقابة الاجتماعية (وخاصة في الأوساط الفقيرة) كوسيلة مناسبة لضمانة المساءلة بالحسابات العامة تجاه الموظفين والسياسيين طبقا لمهاراتهم والعمل على تجميع أكثر عدد ممكن من الأشخاص من الطبقات الاجتماعية. وتحركت وسائل الإعلام و نظمت الاجتماعات الإقليمية من أجل الكشف عن الفساد والمخالفات سواء بقطاعات الخصخصة أو بأداء قطاع الخدمات الاجتماعية.

كما تم إنشاء مجموعات استشارية ومنظمات مهنية يشارك بها مواطنين من جميع الطبقات الاجتماعية. وتعتبر هذه الطريقة كوسيلة لإشراك المواطنين في التخطيط والمشاركة بالأنشطة الرقابية للأجهزة الرقابية.وتستطيع هذه المجموعات تقديم النصائح خاصة بالمواضيع المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي والمعايير الرقابية ونشرات أخرى لها صلة بالرقابة. بالإضافة على ذلك، تستطيع الأجهزة الرقابية العمل على مشاركة المواطنين بالأعمال الرقابية بشكل مباشر في بعض الحالات عند الاقتضاء.

وكذلك من خلال مشاركة مجموعات لها معارف عميقة متعلقة بهذا الصدد، تسمح بالتوصل وتحقيق ضمانة النوعية. تقدم مجموعات ذات رؤية واضحة فرصة جيدة باستنتاج معارف الخبراء بمسار الرقابة.

وتتكون هذه المجموعات سواء من مجموعات رقابية، خاصة، أو من مواطنين وخبراء وثيقة الصلة بالموضوع. وأنه، خاصة أيضا، في أشد الحاجة لهذه المجموعات من أجل التحاليل والمراحل الختامية للرقابة، بما أنهم يجتمعون في نفس الوقت ويتبادلون وجهات النظر حول التعاليق والتحاليل. بالإضافة على ذلك، فإن تنظيم اجتماعات المجموعات تسمح بإضافة النتائج بمسار الرقابة منذ بداية المسار الرقابي. وفي الختام، تضمن المجموعات المذكورة مستوى عالي لضمانة النوعية، وخاصة منها، المتعلقة بضمانة المهارة والكمالية الرقابية محتوية على التوصيات.

لقد كان هناك مناقشات حادة متعلقة بإمكانية السماح لكافة المواطنين والمنظمات الغير حكومية بالمشاركة واللعب بدور نشط بالمجالات الرقابية.

وبالنظر للفائدة المشتركة بمجال تحسين وتطوير مجمل الإطار التشريعي من أجل ممارسة المسؤولية (إستراتيجية الشفافية والسماح بالدخول للتشريع وميكانيكية المعلومة)، والجهود المبذولة لتقوية الميكانيكيات لمكافحة الجناة، فيعتقد المشاركون، بأن المجتمع المدني يمكن أن يصبح حليفا ذا أهمية في حالة مواجهة الأجهزة الرقابية تجاوزات غير شرعية من قبل مؤسسات حكومية، التي يمكن أن تسيء إلى نزاهتها واستقلاليتها. وبالنظر بإمكانية الدخول لبعض من أنواع المعلومات، التي تستطيع المنظمات الاجتماعية الحصول عليها بسهولة، فإن مشاركة هذه المجتمعات تستطيع أيضا تطوير قدرة وإشراف الأجهزة الرقابية، بالإضافة على ذلك، فإن المعرفة الجيدة والشرعية الاجتماعية للأجهزة الرقابية، تمكنها من تحسين وتطوير الدعم لمهامها.

3. 5 القيمة والفوائد للتعاون بين الأجهزة الرقابية والبرلمانات والمواطنين

تتطور أنشطة الأجهزة الرقابية، وبشكل جيد، من خلال دعم المواطنين، التي تضمن لها، بأن متابعة اكتشافاتها و توصياتها تؤدي إلي اتخاذ إجراءات تصحيحية، حيث أنها تدعم العلاقات المتينة بينهما بمسارات الميزانية والتي تعتبر نتيجة منطقية. هذا، وتستطيع الأجهزة الرقابية إنشاء أنشطة مباشرة مع المواطنين أو بواسطة شراكة ووسائط كالبرلمانين وأجهزة الإعلام والمجتمع المدني، الذين يعتبرون كهدف للمحافظة على القضايا الإدارية باسم المواطنين. فالفوائد والعقبات من الأشكال المختلفة للتفاعلات، قد تم تحليلها من منظور مختلف.

هذا وقدم السيد جونسون (الأمين العام لاتحاد البرلمانيين الدوليين) وجهات نظر البرلمانيين، والسيد أوهانارت (لجنة خبراء الأمم المتحدة للإدارة العامة) مستقبل المواطنون، والسيد كيبهو (الجهاز الرقابي الكوري) والسيد تارنس نامباماي (الجهاز الرقابي لجنوب إفريقيا) فهؤلاء قاموا بتحليل القيم والفوائد والتحديات لأي تعاون بين الأجهزة الرقابية. وقد تمت تقاسم الآراء حول تجاربهم كل من السيد أوكوستا تسونيكا (الجهاز الرقابي بكوستاريكا) والسيد شايمان (من الجهاز الرقابي للدانيمارك) والسيد فاكسيأونوس (من الجهاز الرقابي للإكوادور) والسيد كونسالاس (الجهاز الرقابي الفينيزويلي) والتي تتعلق بنجاح الخطوات الجيدة والإستراتيجية العملية كأدوات عملية جيدة والمتعلقة بالتزام المواطنين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، طرح كل من السيد بيروزوتي من الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة والسيد فيلارايال من قسم هذه الإدارة المذكورة بالأمم المتحدة تحليلا حول الترابط بين الأجهزة الرقابية والمواطنين في نطاق تطبيق أهداف ألفية الأمم

المتحدة و، بالنهاية، طرح السيد كودوالد من الأمم المتحدة آخر التطورات المتعلقة بمعاهدة مكافحة الفساد بالأمم المتحدة.

ورافع السيد أندرس جونسون لصالح علاقة العمل المتين بين الأجهزة الرقابية والبرلمانات، وقال ، بأنه، يجب من أجل تحقيق شفافية فعالة والمساءلة بالحسابات العامة، بأن تكون لها تأثير إيجابي تجاه ثقة المجتمع المدني والحكومة ودعم الديمقراطية.

ويوجد اتفاق عام، بأنه يجب على البرلمانات والأجهزة الرقابية تطوير علاقة متينة، والمواصلة، بأنه يجب على الإنتوساي واتحاد البرلمانات الدولية، أن تلعب دورا أكبر في هذا المسار. وقد تمت الإشارة مجددا، بأن الأجهزة الرقابية والبرلمانات بأنهم، ليس لوحدهم ذوي هذه العلاقة. فوسائل الأعلام والمجتمع المدني، يعتبرون ذلك، وبصفة عامة، ذا أهمية. يستطيع المجتمع المدني توفير معلومات وتجارب إلى البرلمان ــ مثلما يقدمها للأجهزة الرقابية ــ والذين هم في حاجة لذلك من اجل ضمانة المراقبة والإشراف الفعلي حول أداء الميزانية للحكومة.

هذا وقد حدد السيد أوهانارت (من الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة) بأن الشفافية والدخول للمعلومات يعتبران وجهان لعملة واحدة، فالاثنان يطوران الفعالية والمساءلة بالحسابات العامة ومردود السياسة الإدارية العامة. فهي تدفع بأن الدخول إلى المعلومات العامة بصبح حقا للمجتمع المدني، كما يجب أن تكون الشفافية مسارا يوميا للإدارة العامة.

وبصفة عامة، فإن كافة المشاركين كانوا على اتفاق، بأن القيمة والفوائد لالتزام المواطنين بالتطور قد أصبحت معروفة جيدا. فالمستقبل والأفكار حول المواطنين الملتزمين وممثليهم قد زادت وطورت العمل الرقابي بكافة المجالات. يساعد التعاون مع المواطنين على توجيه جهود الرقابة العامة ويحسن بهذا الصدد فعالية الوظائف الرقابية والأداء، التي تقر عليها مهمة تفويض الأجهزة الرقابية. وتخلق التفاعلات مع الموطنين، الذين يعتبرون المستفيدين الأوائل بالخدمات العامة، ضميرا حول موضوع ترقب الأطراف المعنية وتسمح للأجهزة الرقابية باتخاذ هذا الإجراء في الوقت المناسب بخطتهم الإستراتيجية والشؤون الرقابية إذا أمكن ذلك. وتوجد الأجهزة الرقابية في موقع لتحليل القضايا التي بقيت بمجملها خارج مجالات الجباية العامة. هذا وأن الدور، الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني من خلال إتباع التوصيات الرقابية، يمكن، بالإضافة على ذلك، خلق ضغوط على الإدارة من اجل تطبيق توصيات الأجهزة الرقابية.

وتعتبر المجموعات ذات الرؤية الواضحة وسيلة ذات أهمية للحصول على المعلومات من قبل المواطنين حول الرقابة النوعية، وخاصة منها المتعلقة بالجباية. فالمعلومات التي يتم الحصول عليها من الدعاوي والمرافعات المهنية ومجموعات الضغط المشهورة، تساعد أيضا على تحسين وتطوير قيمة المنهاج والمسار الرقابي.

تستطيع المجتمعات المدنية أن تلعب دورا هاما لتعزيز مؤسساتها على التوالي، وذلك من خلال مراقبة الإدارة العامة وبواسطة الرقابة الخارجية، التي تم إنجازها من قبل الأجهزة الرقابية بالمؤسسات والبرامج العامة. وتستطيع لجان المجتمع المدني، أيضا، إعداد توصيات من خلال انتقاء الرقابة التي يجب على الأجهزة الرقابية انجازها، وتعتمد هذه التوصيات على المعلومات الثمينة التي استلمها المجتمع المدني خلال العمل الذي يقوم بإنجازه. ومن خلال دورها كجسر " وذا مصداقية بين الأجهزة الرقابية والمواطنين، يستطيع ممثلو المجتمع المدني حضور الاجتماعات من أجل تسهيل المناقشات

الهامة مع المواطنين، الذين يشاركون في العديد بمناقشات الأداء على سبيل المثال من خلال تناول مناقشة النتائج الرقابية.

هذا ويوجد تأثيران، تأثيرات مباشرة و تأثيرات غير مباشرة للتعاون مع المواطنين. تحتوي التأثيرات المباشرة على إلغاء النقاط الضعيفة للرقابة المالية العامة. حيث تعتبر ذات أهمية من حيث تأمين إجابة القطاع العام لمطالب المواطنين والمطابقة الجيدة للتبذير المالي والسوء الإداري، وبخصوص التأثيرات الغير مباشرة تساعد مشاركة المواطنين على تحسين ثقة المجتمع بالإدارة وتدعم القيم والفوائد بالرقابة المالية العامة الخارجية.

ومع ذلك، فإن التعاون مع المواطنين تشكل أيضا العديد من الأخطار والتحديات للأجهزة الرقابية. خاصة، إذا وجد تأثير غير مقبول قد يؤدي إلى تقليص وإضعاف استقلالية الأجهزة الرقابية وتأثير سلبي لشهرة الأجهزة الرقابية. وبهذا الصدد، يجب على الأجهزة الرقابية التأكد من أنها الوسيلة الوحيدة بالتأكيد على الشراكة مع مثل هذه المؤسسات وبأي شكل من الأشكال المساس بشهرتها. ويستطيع المواطنون الأداء مع الأجهزة الرقابية، أيضا، لتطلب خبرا ء إضافيين للأجهزة الرقابية في بعض البلدان، في نطاق نشاط تشريعي للأجهزة الرقابية الذي يعارض ويحدد التعاون مع المواطنين.

6.3 الخلاصـــة

وبما أن المجتمعات أصبحت أكثر فأكثر مختلفة ومعقدة، فإن مهمات الأجهزة الرقابية، تتطور بصورة تجديدية التي تسمح بتطوير الشفافية بالقطاع العام لصالح المواطنين وفي نطاق التساوي للذين يرتقبون الإمكانيات الجيدة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والإنساني.

وقد أظهرت الازمة الأخيرة بالقطاعات المالية والاقتصادية والميزانية الحاجة، بأن رقابة الأجهزة الرقابية ما هي إلا وجه من حجر الزاوية. وهناك اتفاق مشترك، بان التعاون بين المواطنين والأجهزة الرقابية قد أثمر الفوائد للجميع، بما أن المواطنين والأجهزة الرقابية يتقاسمون نفس الأهداف في نطاق تطوير فعالية الإدارة العامة من أجل ضمانة الحاكمية العامة وتحسين الشفافية وضمانة شفافية القطاع العام، وأخيرا تطوير النمو من أجل تحقيق ألفية النمو للأمم المتحدة. فالأجهزة الرقابية واعية، بأنه يجب عليها اكتشاف والحفاظ على علاقات الشراكة ومع المؤسسات ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني والقطاعات الخاصة من أجل ضمانة فعالية الإدارة العامة والمردودية والتطابق والاحترام الكامل لمباديء النوعية.

يجب على الأجهزة الرقابية اتخاذ خطوة متعدد الاختصاصات من أجل التوصل لسياسة اتصال متناسقة ومتنوعة. كما يجب عليها إعلام المواطنين بوضوح حول أنشطتها وحول القيمة المضافة، التي يمكن لدولها ومجتمعاتها الحصول عليها ، من أجل تطوير معرفة المجتمع حول الدور الذي تلعبه الأجهزة الرقابية بمساءلة الحسابات العامة. كما يجب عليها تسهيل دخول المواطنين للاطلاع على المعلومات التي تطرحها الأجهزة الرقابية وتسهر بأن تكون هذه المعلومات حالية وذات مصداقية وبطرق سهلة يفهمها المواطنين. ومثل هذا الاتصال بالمواطنين يعتبر معاملة ذات طريقين، حيث أن المواطنين يقدمون من جهتهم معلومات هامة لرقابة الأجهزة الرقابية، ويطورون في هذا الصدد دور الأجهزة الرقابية بمساءلة الحسابات العامة.

ويعتبر ذلك ذا أهمية، حين تتسم الأجهزة الرقابية بالمصداقية قبل أن تكون لها نشاط متبادل وعكسي مع المواطنين من جل كسب المجتمع. وبالرغم من أن هناك تحديات قد تم تحديدها، فإنه يمكن تذليل العديد منها بالاختيار الدقيق للمؤسسات التي تتفاعل مع المواطنين وكذلك بتخطيط ملائم وتطبيق واتخاذ إجراءات للإجابة على هذه التحديات. هذا ويجب أن يكون واضحا " بإيجاد حل يكون مناسبا للجميع " ، وأنه يجب على الأجهزة الرقابية تقييم نضج محيطها من أجل تحديد طبيعة وأهمية التفاعلات مع المواطنين.

وفي الختام، تستطيع الأجهزة الرقابية الاستفادة من تجارب الآخرين بالتأكيد على أهمية شعار الإنتوساي" تبادل التجربة يستفيد منها الجميع ".

وكنتيجة للنقاشات، فقد صادق المشاركون بالندوة وبالإجماع على التوصيات والنتائج من أجل تطوير المساءلة بالحسابات العامة وبواسطة التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين. وتحتوي هذه التوصيات والنتائج على اقتراحات نوعية وواضحة كما يلي:

1 ـ مواصلة بذل الجهود من أجل المصادقة على قرار الجمعية العامة بمنظمة الأمم المتحدة، الذي يتضمن المباديء المحددة بإعلاني ليم ومكسيكو والاعتراف بنشاط منظمة الإنتوساي،

2 ـ تطبيق بنية عمل الإنتوساي المتعلقة بالاتصال والترفيع في القيم والفوائد للأجهزة الرقابية من أجل زيادة مصداقيتها وتحسين حياة المواطنين،

3 ـ تطوير المعرفة العامة حول عمل ودور الأجهزة الرقابية وقيمتها المضافة، من خلال التقارير المتواصلة لأجهزة الإعلام، والحملات السياسية العامة، ووسائط إعلام اجتماعية وأنشطة أخرى التي تساعد على تطوير الضمير من خلال استخدام اللغات المحلية عند الحاجة،

4 ـ تطوير وتطبيق الإستراتيجيات بالعلاقات مع المواطنين، وكذلك الاتصال، من أجل اتصال نشط ودقيق وشفاف مع وسائل الإعلام.

5 ـ مساعدة الأنظمة، التي تؤمن شفافية الميزانية والأنشطة التي تعلم المواطنين حول المناهج الكاملة للميزانية، متضمنة توصيات وتنفيذ الميزانية،

6 ـ تشجيع مشاركة المواطنون بتطوير الميكانيكيات من اجل استلام ورقابة الشكاوى المتعلقة بعدم الاحترام والتجاوز وكذلك أيضا الاقتراحات لإدارة عامة متطورة،

7 ـ وتبعا لاستفاضة الأمم المتحدة للمشاركة بقمة ريو + 20 بجوان 2012، حول التغييرات المناخية بوسائط منسوبة لفنتوساي،

8 ـ وضع برنامج مشترك بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة من اجل دعم القدرات بكافة الدول، محتوية على شراكات بين الدول المتقدمة والتي في طريق النمو، بهدف تحسين وتطوير المسار الرقابي والشفافية ومكافحة الفساد،

9 ـ المساعدة، خاصة، على مكافحة الفساد، طبقا لمعاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد،

10 ـ التشجيع على تقاسم المعلومات والتجارب بين الأجهزة الرقابية التي تسمح بالتفاعلات الفعالة وذات فائدة مع المواطنين،

11 ـ تطوير توجيهات الإنتوساي للتعاون مع المواطنين، من خلال برنامج عمل لمجموعة العمل بمنظمة الإنتوساي المتعلقة بالقيمة والفوائد للأجهزة الرقابية، من أجل طرح الحظوظ أو الأخطار، التي لها ارتباط وثيق بالاتصال بالمواطنين.

4 ـ التوصيـــــــــات والنتـــــــائج

ـ **التأكيد** علـى الأهميـة الفعليـة للتعـاون بـين الأجهـزة الرقابيـة والمـواطنين مـن اجـل الوقايـة وتعزيـز الشفافية والمساءلة والحاكمية الجيدة بصلب الحكومة،

ـ **الاعتبار** بان التعاون الفعلي يعتبر ذا إمكانية من خلال اتصال عملي،

ـ **واعتبارا** بأن وضع الأجهزة الرقابية الوحيد يتمثل في خدمة المجتمع لضمانة الأموال العامة، وبأنه قد تم إنفاقها بصورة اقتصادية وفعالية وكفاءة وقد تم استخدامها بصورة جيدة،

ـ **المعرفة** بأن جهود الجهاز الرقابي والبرلمانات ملتزمان بالتكامل لبعضهما من أجل تطوير فعالية الإدارة والحاكمية العامة وتعزيز الثقة بالحكومة،

ـ **الترحيب** ببيان الإتحاد الدولي للبرلمانات (IPU) الذي يريد تعزيز تعاونه من اجل تطوير القدرات بالبرلمانات من أجل ممارسة وإشراف وتنفيذ موازناتهم ووظائفهم الرقابية،

ـ **التأكيد** بأن الشروط المسبقة والأساسية، قد تم تحديدها بإعلاني ليما ومكسيكو لأنشطة الأجهزة الرقابية،

ـ **الترحيب**، بقرار ECOSOC الذي أشارت إليه بصورة واضحة وبتقدير عمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة التي تعمل بكل الشفافية والمساءلة واستعمال المصادر المالية العامة لصالح المواطنين. وقد اتخذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (ECOSOC) بعين الاعتبار القرار وبكل تقدير لتوجيهات ومباديء الرقابة بإعلان ليما سنة 1977 وإعلان مكسيكو حول استقلالية الأجهزة الرقابية سنة 2007، الذي يؤكد على مباديء استقلالية الرقابة المالية العامة والعمل على تدعيم هذه المباديء.

ـ **دعم** لجان خبراء الإدارة العامة (CEPA) بأن الأجهزة الرقابية تستطيع التأثير على سلطة المواطنين من خلال إنشاء علاقات موازية معهم ومن خلال علاقات نشطة حول حقوقهم للتوصل الدخول لأية معلومات عامة ومن خلال المساءلة للحسابات حول الجهود الحكومية، ومن خلال ذلك تمكن المواطنون من أن لهم الحق في تطوير الديمقراطية،

ـ **الترحيب** بدور الأجهزة الرقابية في مجالات الرقابة ومساهمتها في تنفيذ أهداف تطور ألفية الأمم المتحدة،

ـ **الإشارة** بأن الرقابة ليست النهاية بحد ذاتها ولكنها جزء ضروري من نظام التسوية، حيث يتمثل الهدف في اكتشاف انحراف المعايير المصادق عليها وعدم احترام مباديء التسوية والفعالية والاقتصادية عند إدارة وصرف الأموال العامة،

ـ **المعرفة** بأن الأجهزة الرقابية تلعب دورا هاما في تطوير وتحسين أنشطة الحكومة،

ـ **الاعتراف** بأهمية مشاركة والتزام ودعم المواطنين بمجال الميزانية ودور منظماتها لتشجيع أهدافها كما بمثيلتها بالمؤسسة الدولية للموازنة (IBP)،

ـ **التذكير** بالجهود المتواصلة والمشتركة في العمل بين الأمم المتحدة والانتوساي لتطوير التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين، وخاصة الندوة سنة 2007 حول القيمة والفائدة للرقابة المالية العامة في محيط العولمة وندوة 2009 حول ـ الإنتوساي شريك فعال بالشبكة الدولية لمكافحة الفساد، ضمانة الشفافية والأمن الإجتماعي ومكافحة الفقر،

ـ **التذكير** بالعمل الهام لمجموعة العمل بمنظمة الإنتوساي حول القيمة والفوائد بالأجهزة الرقابية والتكليف الذي منحته لها مجتمع الإنتوساي كما تمت الإشارة بذلك في اتفاقات جوهنزبرغ خلال مؤتمر الإنكوساي 20 سنة 2010،

ـ **التأكيد** بأن الأجهزة الرقابية في حاجة للاعتراف بها كمؤسسات مثالية وذات مصداقية، من حيث أنها تمثل المشاركة في حياة المواطنين وذات قيمة مضافة للدولة والمجتمع بصفة عامة، ومن خلال الاستجابة لمساءلة الحسابات العامة ومكافحة الفساد من قبل المستفيدين الأساسيين وخاصة من المواطنين،

ـ **الاعتراف** بأن الأجهزة الرقابية قي حاجة لضمانة شهرتها الخاصة من خلال التعاون مع المنظمات، التي تمثل المواطنين، من خلال الوسائط التي لا تمس من هيبة الجهاز الرقابي،

فوائد التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين من أجل تحسين المساءلة بالحسابات العامة

ـ **الإجابة** على الاهتمامات المتصاعدة للمواطنين وممثلين آخرين للمصالح وكذلك التأكيد على المساءلة للحسابات العامة والشفافية وضرورة تطابق الخدمات العامة لحاجيات المواطنين،

ـ **الإحساس** بأن المواطنين يعتبرون شركاء طبيعيين للأجهزة الرقابية فيما يتعلق بتطوير الشفافية ومساءلة الحسابات العامة،

ـ **الشعور** بأن الأمم المتحدة قد اكتشفت وسائط مشاركة مكملة تقليدية وجديدة ، كطريقة ذات فائدة للدول التي تريد التوصل إلى تحقيق أهداف تطور الألفية،

ـ **الشعور** بان تطوير عمليات التعاون الفعال، بين الأجهزة الرقابية والمواطنين ودور الأجهزة الرقابية الذي يخلق الفرق بحياة الموطنين، حيث يمكن زيادة تطوير دورهم بدون أن تعرض الأجهزة الرقابية لدورهم التقليدي واستقلاليتهم،

ـ **القناعة** بأن علاقة شراكة متينة بين الأجهزة الرقابية والمواطنين تساهم بشكل قوي في النمو الاقتصادي وفي أداء الخدمات وفي مكافحة الفساد،

ـ **المعرفة** بان المواطنين، كمستعملين الأخيرين للأنشطة والخدمات العامة، يعتبرون مصدر غني بالمعلومات والمعارف المتعلقة بتنفيذ العمل الحكومي،

ـ **القناعة** بأن تبادل الآراء مع المواطنين يثري الضمير بأنشطة الأجهزة الرقابية ويدعم الثقة بالإدارة العامة،

ـ **المعرفة** بأن الاتصال الفعلي للأجهزة الرقابية مع المواطنين تنشط الفائدة من حيث مشاركتهم في المسائل العامة وأن المؤسسات المدنية تستطيع مساعدة المواطنين ليكونوا ساهرين على القضايا الهامة المتعلقة بالخدمات العامة،

ـ **القناعة** بأن الاتصال والتقارير حول الأخطار والمخالفات المحتملة تساعد على تحسين مساءلة الحسابات العامة وتساعد المجتمع المدني في اتخاذ القرارات اللازمة،

ـ **الأخذ** بعين الاعتبار بأن معرفة ترقب المواطنين، تسمح للأجهزة الرقابية بإضافة ذلك بمخططتها الاستراتيجي وبإدارتها ورقابتها المتعلقة بهذا الصدد، التي تؤدي إلى تحسين مصداقية تقاريرها،

ـ **القناعة** بأن المعلومات ذات المصداقية والمتعلقة بالرقابة، والتي تم تقديمها من قبل المواطنين إلى الأجهزة الرقابية، تهدف إلى تحسين وتطوير الفعالية بالأنشطة الرقابية،

ـ **القناعة** بأن رقابة المجتمع، تعتبر من أحسن المناهج لمشاركة المواطنين كمستفيدين من الخدمات العامة وتجميع الحجج المخالفة والفساد والمطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة.

ـ **القناعة** بأن العديد من الأجهزة الرقابية سواء بالبلدان المتقدمة أو البلدان في طريق النمو، تعمل على مشاركة المواطنين بطرق استراتجياتها ومساراتها المختلفة، وأيضا أن هناك بعض مجموعات العمل الإقليمية تعمل على مشاركة المواطنين بالمباديء المحاسبية،

توصيات من اجل تطوير الشفافية للحسابات العامة من خلال تعاون الأجهزة الرقابية والمواطنين

ـ يوصي المشاركون بالندوة 21 بين الأمم المتحدة والإنتوساي بما يلي:

ـ **تطبيق** المباديء كما تم تقديمها بإعلاني ليما ومكسيكو وخاصة مبدأ استقلالية الأجهزة الرقابية كمنظمة مثالية،

. **ضمانة** بأن تكون النتائج والتوصيات المتعلقة بالرقابة سهلة وواضحة وذات أهمية وأيضا سهلة الفهم بكافة المجتمع،

. **تقديم** التقارير والنتائج والتوصيات المتعلقة بالرقابة إلى البرلمان أو إلى أجهزة عامة أخرى مسؤولة ،

. **توزيع** وشرح تقارير الرقابة مباشرة على المواطنين بواسطة وسائل حديثة وعملية كالمواقع الإلكترونية والمقابلات الصحفية والنشرات والمحاضرات،

. **العمل** على تسهيل الدخول إلى منتجات وخدمات رقابة الأجهزة الرقابية على الموقع الإلكتروني والمكتبات بطلب أو بوسائط أخرى، ـ العمل على مواصلة الجهود من أجل تصديق القرار من قبل الجمعية العامة بالأمم المتحدة، خاصة حول المباديء التي تتضمنها إعلاني ليما ومكسيكو والاعتراف بعمل وأنشطة الانتوساي،

ـ **العمل** على تطبيق شبكة عمل الإنتوساي للاتصال والتأكيد على القيمة والفائدة للأجهزة الرقابية كقاعدة لتحسين مصداقيتها ومن أجل حياة أفضل للمواطنين،

ـ **الزيادة** في تحسين معرفة المجتمع بعمل ودور الأجهزة الرقابية وكذلك بقيمته المضافة للدولة والمجتمع بصفة عامة، وذلك من خلال المعلومات المتواصلة والأجهزة الإعلامية والاجتماعات العامة واستخدام الوسائط الإعلامية الاجتماعية وأنشطة أخرى التي تعمل على تطوير الضمير مع استخدام اللغة المحلية، إذا أمكن ذلك،

ـ **العمل** على تطوير برامج ملائمة من خلال تعاون مع مؤسسات علمية وبحوث،

ـ **تطوير** علاقة متينة ودائمة بين الأجهزة الرقابية والبرلمانات من أجل تحقيق شفافية جيدة ومساءلة الحسابات العامة، التي تؤدي إلى كسب ثقة المواطنين والحكومة وتدعم الديمقراطية،

ـ **تشجيع** التعاون الوثيق مع اتحاد البرلمانيين الدوليين، الذي يريد تطوير عمله من خلال تطوير قدرات البرلمانات ودعم وظائفها الرقابية المتعلقة بالموازنات،

ـ **العمل** على ربط علاقات جيدة بين الأجهزة الرقابية والمستفيدين والسلطات والمحللين الحكوميين من اجل دعم مسؤولية وشفافية إدارة المصادر العامة،

ـ **العمل** على تطوير وتحقيق العلاقات العامة والإستراتيجيات من أجل اتصال نشط ودقيق وشفاف مع الأجهزة الإعلامية من أجل ربط علاقة ثقة متبادلة،

ـ **دعم** نظم الميزانيات ذات الشفافية والفعالية، التي توجه المجتمع حول كافة المسارات المالية، محتوية على التعديلات والتوصيات وتنفيذ الميزانية،

ـ **الاعتراف** بان مشاركة المواطنين خاصة في مجال إعداد الميزانية يعتبر ذا أهمية من أجل رقابة ذات فعالية للأجهزة الرقابية لكي تعمل على تطوير حياة المواطنين. و أن تبحث الإنتوساي في التعاون مع مؤسسة الشراكة الدولية للميزانية (IBP)، ومع منظمات أخرى من خلال برنامج الأمم المتحدة والإنتوساي واعتبار مشاركة لجنة مبادرة المهتمين،

ـ **تطوير** مشاركة المواطنين من خلال تطوير ميكانيكيات التلقي وتدقيق الشكاوى بواسطة إدارة عامة نزيهة وذات خدمات جيدة لاستلام الاقتراحات الثمينة من قبل المواطنين بهدف الإعلام حول القطاعات ومهمة الرقابة وتدقيق ردود أفعال المواطنين من اجل تسهيل تنفيذ توصيات الأجهزة الرقابية،

ـ **الالتزام** بالمشاركة بقمة ـ Rio plus 20 ـ أو التغيرات المناخية ـ بشهر جوان 2012 كدعوة من قبل الأمم المتحدة، لميكانيكية الإنتوساي،

ـ **وضع** جدول أعمال بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي من أجل تطوير قدرات كافة الدول بالإضافة إلى التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية، بهدف تطوير المناهج الرقابية من خلال الشفافية ومكافحة الفساد والفقر على جميع المستويات، وذلك من أجل وضع أهداف ألفية الأمم المتحدة للتطور موضع التنفيذ،

ـ **المساهمة** على وجه الخصوص في مكافحة الفساد في نطاق أنشطة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

ـ **تشجيع** تبادل المعلومات والتجارب بين الأجهزة الرقابية، أخذا بعين الاعتبار الفعالية والشفافية في التعاون مع المواطنين متضمنة الرقابة الاجتماعية،

ـ **تطوير** التوجيه من أجل التعاون مع المواطنين على أسس برنامج نشاط مجموعة العمل حول القيمة والفائدة بالأجهزة الرقابية، حيث أن مثل هذا التوجيه، يجب أن يعالج التعليمات والشروط للإجابة على الحظوظ وكذلك الأخطار المرتبطة بالاتصال مع المواطنين.

أظهرت بعض التعاليق النوعية الاقتراحات التالية:

- منح المزيد من الوقت (محتوية على مناقشات المجموعات) وتقليص الوقت بالنسبة للتقديم،
- تحديد وقت الكلمات بصورة محددة خلال المناقشات والتركيز بحزم على مواضيع الندوة،
- تقديم الملفات للمشاركين قبل المناقشات بالندوة،
- تجهيز الوثائق بواسطة طرق تحترم المحيط (Stick usb أو CDs عوض عن وثائق من الورق)،
- اتخاذ الإجراء لتبريد جيد لقاعة المحاضرات وتوفير المقاعد للجميع.

5 – التقييـــــــــــــم

يعكس موضوع الندوة " الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين من اجل تحسين المساءلة بالحسابات العامة " معرفة كبيرة للحاجة إلى تعميق مسار المشاركة بشؤون الإدارة العامة، حيث يقدم هذا الموضوع إمكانية إعداد ميزانية ذات اتجاهين، الأول، كيف يمكن للأجهزة الرقابية إلزام المواطنين بإنجاز مهامها، وثانيا، كيف يمكن للأجهزة الرقابية تقديم وعرض أنشطتها للمواطنين.

وتوصل المشاركون إلى تشخيص وتقييم وتبادل معارفهم على مستوى دولي حول المواضيع التالية كما يلي:

الوسائل التي يمكن بواسطتها الأجهزة الرقابية بدولها وبكافة أنحاء العالم إلزام المواطنون من أجل انجاز التحديثات والتحاليل، وأخذها بعين الاعتبار في هذا المجال، والتي تعتبر طريقة من التطور المؤسساتي للأجهزة الرقابية، بمعنى أنها تعتبر ذات أهمية من خلال تقارير وسائل الإعلام ومشاركة المواطنين بأجهزة ولجان التشاور المؤسساتية واتخاذ القرار المبدئي بالرقابة، التي تم تحديدها تحت طلبات من قبل بعض المواطنين.

يساعد التبادل المنهجي للمعلومات بين المواطنين والمجتمع المدني والمؤسسات الخاصة والأجهزة الرقابية على ضمانة أن كافة المناظر الحكومية، تعتبر ذات شفافية للمواطنين.

تعزز المناقشات لمجتمع متقدم متضمنة حوارات والتزام نشط وبمشاركة أعضاء حكوميين وغير حكوميين وتحسين الوضعية الاقتصادية وكذلك الفعالية والمردودية والتكامل والشرعية وسلوك المهنة للعمليات بالرقابة العامة.

أظهرت المشاركات العديدة (العديد من الممثلين والأجهزة الرقابية والمنظمات التمثيلية) فائدة مهنية كبيرة متعلقة بموضوع المناقشات والمساهمات الإيجابية والنشطة، وكانت نتيجة للاتفاق والإرادة من أجل تقاسم وتحاليل الدروس المستخلصة من قبل المشاركين.

وبنهاية الندوة، تمت المطالبة من المشاركين إملاء استمارة من أجل تحديد وجهات نظرهم حول الأهداف المذكورة أعلاه.

وقد أظهر تحليل الأجوبة (نسبة 60 % شاركت بالأجوبة تقريبا) بأنه تمت مناقشة أغلب مواضيع الندوة وبدرجة ملحوظة. واعتبرت أغلبية المشاركين بأن الندوة كانت إيجابية بشكل جيد (93 %) (و6 % اعتبروها جيدة). ومن خلال تحليل الأجوبة، أظهر 92 % من المشاركين، بأن اختيار المواضيع كانت ذات أهمية فائقة و 7 % اعتبروها ذات أهمية فقط. وقد وجد 78 % بأن المعلومات التي تمت الاستفادة منها، ستكون ذات فائدة جيدة جدا للأجهزة الرقابية، مقابل 19 % وجدوها جيدة للأجهزة الرقابية. وقد اعتبر 87 % أن نسبة الاستفادة المهنية كانت عالية جدا، و12% اعتبرها عاليـــــــــة فقط.

83 % من الأجوبة اعتبرت، أن بنية الندوة المتعلقة بالتقديم ودراسة القضايا المطروحة والمناقشات وتنظيم الندوة كانت جيدة جدا، و16 % اعتبروها جيدة. وجد 88 % من الأجوبة حول تنظيم الندوة بأنها مقنعة جدا، بينما اعتبرها 12 % مقنعة فقط.

الملحقـــــــــــات

الكلمات والتقديم (تحت التصرف فقط من خلال الشبكة الإلكترونية (* * *)

1. افتتاح الندوة

1. 1 د. يوسف موزر، رئيس الجهاز الرقابي النمساوي، الأمين العام للإنتوساي ، النمسا

1. 2 شا تسوكانك، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نائب الأمين العام بالأمم المتحدة

2 المشاركات الفنية

2. 1 لجنة الاتصال بين الأجهزة الرقابية والمواطنين لتحسين المساءلة بالحسابات العامة: السيد ياشاك جارزياسلكي، بولونيا

2 . 2 تطوير معرفة المواطنون حول أنشطة الأجهزة الرقابية: أحمد ميداوي، المغرب

2. 3 اتصال المعلومات المتعلقة برقابة المواطنين، سارجاي ستاباتشين، روسيا الفيديرالية

2. 4 الاتصال المتعلق بالرقابة، التي يحولها المواطنون للأجهزة الرقابية، آميتاب، الهند

2. 5 ورقة عمل، م. أدوارد، الممم المتحدة

2. 6 الوثائق ودراسة الحالات: السادة: أرولدو الجهاز الرقابي البرازيلي، ساندرا مورلي،كولمبيا، هادي بوأرنومو أندونيسيا، آلان فان شوتن، هولندا

2. 7 الطرق والشروط الضرورية لمشاركة المواطنين مسار الرقابة، دوشانك دونك، الصين

2. 8 وثائق ودراسة حالات: السيدة نانسي توربلانكا الجهاز الرقابي، الباراغواي، و والسيدة باتريسيا دالتون

2. 9 القيمة والفوائد والتحديات في التعاون بين الأجهزة الرقابية والبرلمانات، السيد أندرس جونسون، اتحاد البرلمانيين الدوليين

2. 10 القيمة والفوائد والتحديات في التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين: اختيارات المواطنون، مارتا أوهانارت

2. 11 القيمة والفوائد والتحديات في التعاون بين الأجهزة الرقابية ولمواطنين: وجهات نظر الأجهزة الرقابية، كيوهو جو، كوريا و تارنس نامبامباي، جنوب إفريقيا

2. 12 الوثائق ودراسة الحالات السيدات والسادة: روسيو أوكستا من كوستريكا، وفيباكا فان ستايمان من الدانمارك، راؤول روبلاس من المكسيك، آديلاينا غوزسلاس من فينيزويلا، وأنريك بيروزتتي الأمم المتحدة.

2. 13 الوسائل التجديدية للتعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين في نطاق هدف ألفية النمو : السيد روبارتو فيلارايال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

* * تحت التصرف من خلال الوسائل الإلكترونية: Pdf

3. تقارير الدول

3. 1 أفغانستان

3. 2 الجزائر

3. 3 هندوراس

3. 4 المجر

3. 5 العراق

3. 6 الكونكو

3. 7 ميكرونايزيا

3. 8 بالاو

3. 9 سلوفينيا

3. 10 سفاسيلاند

3. 11 ترينيدات وتاباكو

List of Participants قائمة المشاركون

Technical Chair:

South Africa	Mr. Terence Nombembe

Presenters:

Austria	Dr. Wolfgang Waldner
Brazil	Ministro Aroldo Cedraz
China	Dr. Dasheng Dong
Colombia	Dr. Sandra Morelli Rico
Costa Rica	Ms. Marta E. Acosta Zúniga
Denmark	Ms. Vibeke R. von Stemann
India	Mr. Amitabh Mukhopadhyay
Indonesia	Mr. Hadi Poernomo
IPU	Mr. Anders B. Johnsson
Korea (Republic of)	Mr. Kyuho Jo
Mexico	Mr. Raul Robles Segura
Morocco	Dr. Ahmed El Midaoui
Netherlands	Ms. Ellen van Schoten
Paraguay	Ms. Nancy Torreblanca
Poland	Mr. Jacek Jezierski
Russian Federation	Dr. Sergey Vadimovich Stepashin
United Nations	Mr. Roberto Villarreal
United Nations	Mr. Sha Zukang
United Nations	Ms. Meredith Edwards
United Nations	Ms. Marta Oyhanarte
United Nations	Mr. Enrique Peruzzotti
United Nations	Ms. Dorothee Gottwald
United States of America	Ms. Patricia Dalton

Participants:

Afghanistan	Prof. Mohammad Sharif Sharifi Mr. Ahmad Nawid Poya
Algeria	Mr. Djaffer Zioui
Argentina	Ms. Vilma Noemi Castillo
Azerbaijan	Mr. Adil Maharramov Mr. Mubariz Huseynquliyev
Bahrain	Mr. Hassan Khalifa Al Jalahma Mr. Hamza Al Zubair
Belgium	Mr. Ignace Desomer Mr. Robert Devos
Botswana	Mr. Robby B. Sebopeng Mr. Kealeboga Molelowatladi
Brazil	Mr. Luiz Akutsu
Brunei Darussalam	Ms. Siti Noor Munirahsafawati Mohammad Ms. Dk. Siti Norbaya Pg. Shahminan
Bulgaria	Mr. Tzvetan Tzvetkov Mr. Valeri Apostolov
China	Mr. Zhenlong Cui Mr. Zhou Xun
Costa Rica	Ms. Maritza Sanabria Masis
Croatia	Ms. Marija Grguric Ms. Nediljka Rogosic
Democratic Republic of the Congo	Mr. Ernest Izemengia Nsaa-Nsaa Mr. Kltambala N'Gbeze
Denmark	Ms. Christina Haupt Jorgensen
Ethiopia	Mr. Gebremichael Assefa Desta Mr. Waktole Shasho Mekonnen
France	Mr. Michel Valdiguie
Georgia	Ms. Irena Melua Mr. Giorgi Alasania
Germany	Ms. Nicole Botha Ms. Ruth Abraha
Guyana	Mr. Deodat Sharma
Hungary	Mr. László Domokos

	Ms. Erzsébet Németh
IBP	Ms. Delaine McCullough Mr. Paul Zeitz
Indonesia	Mr. Bahtiar Arif
Iraq	Dr. Abdul Basit Turki Saeed Mr. Saeed Salman Mr. Mudhar Al-Bayat Mr. Husamuddin Abdulsattar
Italy	Mr. Luigi Giampaolino Mr. Giovanni Coppola Mr. Francesco Alfonso
Korea	Mr. Seongjun Kim Ms. Kim Minjung
Lebanon	Judge Ramzi Nohra Mr. Joseph Kesserouani
Maldives	Mr. Ibrahim Niyaz
Malta	Mr. Anthony C. Mifsud Mr. Charles Deguara
Mauritius	Mr. Rajun Jugurnath
Micronesia	Mr. Haser Hainrick Mr. Kelly Samuel
Moldova	Mr. Serafim Urechean
Montenegro	Mr. Branislav Radulovic Mr. Milan Dabovic
Mozambique	Ms. Filomena Cacilda Maximiano Chitsonzo
Namibia	Mr. Junias Etuna Kandjeke Ms. Maretta Eimann
Netherlands	Ms. Marie-Chantal Emmaneel
Norway	Mr. Oivind Berg Larsen
Palau	Mr. Satrunino Tewid
Panama	Ms. Yany E. Chávez R. Mr. Roger A. Cerrud
Paraguay	Mr. Fabián Forestrieri
Philippines	Ms. Gracia M. Pulido-Tan Mr. Noel C. Esquela
Poland	Ms. Kamila Żyndul Ms. Katarzyna Kopec
Romania	Mr. Valentin Alexandru Chis Ms. Doina Draniceanu

Russian Federation	Mr. Nikolay V. Paruzin Mr. Azat Shakirov
Saudi Arabia	Dr. Osama Jafar Faqeeh Mr. Rashad M. Kassim
Serbia	Mr. Radoslav Sretenović Ms. Iva Vasilic Ms. Natalija Catovic
Sierra Leone	Mr. Tamba Momoh
Slovenia	Ms. Nina Furman
South Africa	Mr. Bhana Pramesh
Spain	Ms. María José de la Fuente de la Calle
Swaziland	Mr. Africa Elphas Hadebe
Sweden	Ms. Ulrika Walldén Mr. Oskar Karnebäck
Switzerland	Mr. Kurt Grüter
Tanzania	Mr. Ludovick S.L. Utouh Mr. Edwin Rweyemamu
Trinidad and Tobago	Mr. Gary Peters
Turkey	Dr. Recai Akyel Dr. Omer Kose
Uganda	Mr. Stephen Kateregga
United Kingdom	Mr. David Goldsworthy
United Nations	Ms. Carman Lapointe Ms. Angela Capati-Caruso Ms. Anni Haataja
United States of America	Mr. Stephen Sanford
Uruguay	Dr. Siegbert Rippe Kaiser Ms. Diana Marcos
Zambia	Mr. Davy Siame Ms. Regina M. Chilupula
Zimbabwe	Mrs. Mildred Chiri
Austria – Court of Audit	Dr. Josef Moser Ms. Elisabeth Dearing Mr. Robert Sattler Ms. Monika Siller Mr. Wolfgang Wiklicky

INTOSAI Conference Secretariat	Mr. Herbert Baumgartner
	Ms. Gabriela Eger
	Ms. Manuela Ernst
	Ms. Sandra Fuchs
	Ms. Monika Gonzalez-Koss
	Ms. Elisabeth Kreith
	Ms. Elisabeth Müller
	Ms. Susanne Schwarz
	Ms. Renate Vocedalek
	Ms. Annibelle Walch